http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1426) السنة السادسة -الاربعاء (4) شباط 2009

الآراء الـــواردة فـي الـصفـحـة تعبر عـن وجـهـات نـظـر كـتـابـهـا ، وقـد لاتـتـفـق بـالـضـرورة مـع وجـهـة نـظـر الـجـريـدة

الآثـــــار الاجـتـمـاعـيـة والـنـفـسـيـة لـلـفـسـاد

د. شروق كاظم

أن الفساد من الظواهر القديمة التي ترافقت مع ظهور المجتمعات الإنسانية، فحمو رابي كان يعتبره آفة المجتمع. وقد أشار في المادة السادسة من شريعته إلى جريمة الرشوة وشدد على إحضار المتهم إليه ليقاضيه بنفسه، كما اكد كونفوشيوس ان الفساد يأتي من الحروب ومن فساد الحكم. وتطرق أفلاطون في كتابه الجمهورية إلى ظاهرة الفساد مشيراً إلى أن العدالة تستبعد كل منفعة شخصية ويقول: إن حب الثروة وحب الجاه هي من أسباب الفساد، فصاحب الثروة هو السيد المطاع، والفقير- في نظر أهل الفساد- هو الحقير المرتذل.

ومن أنماط الفساد الشائعة: الرشوة المباشرة من أجل الحصول على مزايا أو التخلص من التزام مستحق أو إبعاد ضرر. تقاضي عمولة مقابل توقيع صفقة لدى مؤسسة أو دائرة. الغش والتدليس من أجل تسيير معاملة على حساب المصلحة العامة. التستر على المخالفات التي تضر بالمجتمع. ابتزاز أصحاب المعاملات وتخويفهم بقصد دفع إكرامية للموظف. ممارسة المحاباة من منطق طائفي أو قبلي أو عنصري، وهذا بدوره يذكي روح الحقد والعداء في نفوس الناس ويشق الروح الوطنية، ويؤدي إلى هجرة العلماء والخبراء والمثقفين خارج الوطن.

ينطوي الفساد في العصور الحديثة على تدمير منظم لأخلاق الشعب وإنهاك لقدرات المجتمع الاقتصادية وإعاقة لتطوره، وفي ظل الفساد يزول مبدأ تكافؤ الفرص وينتشر الهدر، واختلاس المال العام، والمحسوبية، والمحاباة، والتزوير، والكذب، وإخفاء الوثائق، وتهريب الثروات الوطنية، وحينما يتعرض الفاسد لمساءلة قانونية أو يجد نفسه أمام دعوى قضائية فإنه يجد دائماً من يحميه.

وإذا وضعنا جانبا الضرر الاقتصادي الذي يسببه الفساد الأكبر فلا نغفل الضرر الاجتماعي الذي لايقل خطورة عن الضرر الأقتصادي بل قد يزيد من تكلفة الفساد خصوصا وأن الفساد أكثر من أن يكون مجرد مسألة اقتصادية ، لابل أن تصنيف الفساد على أنه مسألة اقتصادية يعتبر تقليلا» من تأثيره الحقيقي على المجتمع ككل ، وفضلا عن كون الفساد يؤدي الى القضاء على هيبة القانون، فأنه يؤدي الى أنهيار شديد في البيئة الاجتماعية والثقافية ، وعندما تقبل أجيال المواطنين الفساد كأسلوب في العمل وطريقة للحصول على مزايا في المجتمع يبدأ النسيج الأخلاقي المجتمعي في الانهيار . وفي العشرات من الاقتصاديات المتحولة نجد الكثير من الأمثلة على أثار الفساد السلبية والمدمرة .

هذا بالأضافة الى أن أقتصاد الفساد يؤدي الى أعادة وتوزيع الدخول بشكل غير مشروع ، ويحدث تحولات سريعة وفجائية في التركيبة الاجتماعية ، الأمر الذي يكرس التفاوت الأجتماعي ، ويزيد من أحتمالات التوتر وعدم الاستقرار السياسي ، ويعرض شرعية النظام السياسي للتآكل المستمر، ويمكن قياس التكلفة الأجتماعية للفساد من تركيزه للثروة في أيدي فئة تجيد أكثر من غيرها استغلال الأنشطة التي لا تتسم بالشفافية ، ولعل أفدح ما للفساد من تكلفة هي إشاعة روح اليأس بين أبناء المجتمع ويتفق علماء الأجتماع على أنه كلما أنخفض الأمل انخفضت المبادرة وعندما تنخفض المبادرة يقل الجهد ، وعندما يقل الجهد يقل الأنجاز ، وبدون أنجاز يتوارث الناس الأحباط واليأس جيلا» بعد جيل ولكن الأمر الأكثر خطورة اليـوم في العراق هو أن هناك بيئة حاضنة للفساد ، وهذه البيئة عادة ما تترك العنان للفساد لكي يستشري وينتشر دون أن تمارس دورها في كبح جماحه ، بل أنها تهيئ له كل الفرص للنمو والازدهار ليصبح مؤسسة فوق القانون .تهدد المشاكل التي يطرحها الفساد استقرار المجتمع وأمنه، وتعرِّض القيم الأخلاقية للانهيار، ويعبر المجتمع الدولي باستمرار عن قلقه الكبير من الفساد المالي والاداري ومن تجمع الثروات غير المشروعة، والذي يلحق الضرر البالغ في الاقتصادات الوطنية وسيادة القانون، وكذلك بالجهود الرامية إلى تعزيز التنمية الاقتصادية في العالم. ويبرز القلق من الصلات القائمة بين الفساد وسائر أشكال الجريمة، وخاصة الجريمة المنظمة والجريمة الاقتصادية. وفي سياق حركية العولمة.

إن موضوع الفساد يكتسب أهمية قصوى نظراً إلى النتائج السلبية التي تترتب على تهديده للعمل الإداري العام الذي يظهر الحكومات بحالة من التفكك. فهو سلوك ذاتي غير مرغوب به له تأثير سيئ في الآخرين ويتم ممارسته من قبل فرد واحد أو جماعة من الإفراد ، فالموظف يمارس الفساد اذا ما استغل الوظيفة العامة استغلالا سيئا وانانيا وبعملية الفساد تتحول الوظيفة العامة من وسيلة لإدارة الشأن العام لإفراد المجتمع ومن أداة للخدمة العامة ومن كونها تكليفاً قانونيا وامانة وطنية مقدسة تتحول الى سلعة يتم المتاجرة بها بيعا وشراء بممارسة الفساد حيث يتم المتاجرة بها وتصبح اداة للكسب غير المشروع ومحلا تجاريا لتحقيق المنافع المادية اذا كانت مظاهر الفساد متعلقة بالمال العام، وكذلك تصبح الوظيفة العامة مجالا خصبا للمخالفات والانحرافات عن القواعد القانونية والأنظمة والتعليمات النافذة وتعتبر مظاهر الفساد جميعها اعتداء على المجتمع بأكمله والاعتداء يكمن في تغليب المصلحة الشخصية والفئوية الضيقة على المصلحة العليا والعامة للمجتمع فالفساد يمتص الاموال ويضيعها وهي مخصصة اصلا للنفع العام سواء للتنمية الاقتصادية والصحية والتعليمية والامنية والإسكانية والخدمية وهو كذلك يمثل اعتداء على حقوق المواطنة ويرى علماء الاجتماع ان للفساد، هو عبارة عن افعال تمثل أداءً غير سليم للواجب من قبل الشخص المسؤول، وهوعلاقة اجتماعية تتمثل في انتهاك قواعد السلوك الاجتماعي. أنها إساءة استغلال لوظيفة تنطوي على سلطة، بما في ذلك افعال الإغفال، توقعاً لمزية، أو للحصول على مزية، يوعد بها أو تعرض أو تطلب بشكل مباشر أو غير مباشر، أو إثر قبول مزية ممنوحة بشكل مباشر أو غير مباشر، سواء للشخص ذاته أو لمصلحة شخص آخر. لقد تفاقمت جرائم الفساد الاداري والمالي في العراق بعد احداث ٢٠٠٣ وبرغم ان هذه الجرائم ليست وليدة هذه المرحلة بل تمتد جذورها الى ما قبل هذا التاريخ لكن هذه الجرائم سواء أكانت فساداً صغيراً أم فساداً كبيراً تفشت وتفاقمت بعد ذلك التاريخ وأصبحت ارض الفساد تأكل كل شيء من المال العام والثروة الوطنية وأكلت القيم والمبادئ السامية المتمثلة بالنزاهة والاستقامة والأمانة ليحل محلها الفساد والانحراف والخيانة، والنزاهة طريق الفضيلة والفساد طريق الرذيلة والنزاهة والفساد لا يتعايشان فعندما تموت النزاهة يتفشى الفساد وعندما يموت الفساد تنتشر النزاهة وأفضل بيئة تمتد فيها جذور الفساد هي البيئة التي تتعرض للفوضى السياسية وعدم الاستقرار حيث الانقلابات والحروب والأزمات المختلفة كلها تؤدي إلى انهيار منظومة القيم الاجتماعية وضعف روح المواطنة وينتج عن ذلك الفقر والمرض والتخلف والجهل والتضخم والبطالة وانعدام الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية وسوء الخدمات العامة.وهذه كلها مولدات للفساد وهذا ماتعرض له الانسان العراقي طيلة الاربعة عقود الاخيرة من الزمن وادى كل ذلك الى فساد سياسي واجتماعي واقتصادي واداري ومالي لتكون هذه السنوات الخمس بعد ٢٠٠٣ المعبر الحقيقي عن ضعف وانهيار جانب كبير من الروح الوطنية لدى الإنسان العراقي ولو كانت الدرجة عالية على مقياس الوطنية الصادقة المخلصة لما كان هناك فساد إداري ومالي وهناك مؤثرات على استمرار عملية الفساد في بعض أجزاء الحكومة ووزاراتها والمحسوبية والمنسوبية والروتين والبيروقراطية والغش والاحتيال وحجب المعلومات والكسب غير المشروع وعدم احترام الوقت الوظيفي وضعف او انهيار الولاء الوظيفي .

ان الفساد يؤدي الى خلخلة القيم الأخلاقية والى الإحباط وانتشار اللامبالاة والسلبية بين إفراد المجتمع وبروز التعصب والتطرف في الآراء وشيوع الجريمة كرد فعل لانهيار القيم وعدم تكافؤ الفرص وكذلك يؤدي الفساد إلى عدم المهنية وفقدان قيمة العمل والتقبل النفسي لفكرة التفريط في معايير أداء الواجب الوظيفي وتراجع الاهتمام بالحق العام والشعور بالظلم لدى الغالبية مما يؤدي الى الاحتقان الاجتماعي وانتشار الحقد بين شرائح المجتمع وانتشار الفقر وزيادة حجم المجموعات المهمشة والمتضررة.ويشوه الفساد البنى الاجتماعية والنسيج الاجتماعي وتصعد النخب الاقلية على حساب الأكثرية التي تنحدر للقاع جراء ممارسات الفساد وكذلك يؤدي اقتصاد الفساد الى سوء توزيع الدخول بشكل غير متكافئ وغير مشروع مما يحدث تحولات سريعة ومفاجئة في التركيبة الاجتماعية الأمر الذي يكرس التفاوت الاجتماعي وزيادة التوتر وعدم الاستقرار السياسي فتركز الموارد بيد المفسدين يؤدي الى اختلال التوازن في المجتمع وصعود هذه الفئة مع انخفاض فئة الاكثرية الفقيرة الى مستوى التدهور فالفساد يزيد من الإفقار وتراجع العدالة الاجتماعية نتيجة تركز الثروات والسلطات وسوء توزيع الدخول والخدمات في المجتمع وانعدام ظاهرة التكافؤ الاجتماعي والاقتصادي وتدني المستوى ألمعاشي لإفراد المجتمع ما يؤدي بهؤلاء الى ارتكاب الجرائم والرذيلة وبالتالي تعطيل قوة فاعلة في المجتمع.

ان اخطر ماينتج عن الفساد هو الخلل الذي يصيب أخلاقيات العمل والقيم الاجتماعية وغالبا ما يغير الفساد سلوك الفرد ويجعله يتعامل مع الاخرين بمادية وتغليب المصلحة الذاتية من دون مراعاة للقيم الاجتماعية التي تدعو الى علو المصلحة العامة. ان عوامل اجتماعية متعددة تؤدي الى تزايد جرائم الفساد وتلعب العادات والتقاليد الاجتماعية السائدة دورا ملحوظا في نمو ظاهرة الفساد وهناك أسباب اجتماعية تتمثل في مخلفات الحروب ونتائجها من سلوكيات اجتماعية كما ان عدم الاستقرار السياسي والصراعات المحلية تؤديان الى ولادة شعور بالقلق وعدم الاطمئنان الى المستقبل وتكون النظرة إليه نظرة ضبابية ويسعى الجميع في هذا الوضع الى تكوين ثروة مادية بشتى الطرق لمواجهة احتمالات المستقبل وبالتالي تحقيق قدر من الضمان لنفسه ولعائلته وكل ذلك يجعل قيم النزاهة والاستقامة مركونة جانبا وتمارس الوظيفة العامة وكانها امتياز وليس تكليفا قانونيا.ان الجميع مسؤولون عن كل ذلك وعلى الجميع دور وواجب شرعي وأخلاقي ووطني في خلق بيئة اجتماعية رادعة للفساد حيث تساهم هذه البيئة وخاصة اذا ماتم اعتماد آليات ومعالجات سياسية واقتصادية وإدارية وقانونية في تحجيم جرائم الفساد اولا ثم اجتثاث جذوره ثانياً.

تم اختيار عينة قوامها (١٩٠) موظف وموظفاً من مدينة بغداد بجانبيها (الكرخ- الرصافة) وبواقع (٩٠) لجانب الكرخ و (١٠٠) لجانب الرصافة. وقد كان متوسط عمرافراد العينة (٣٤) سنة .وقد اشارت نتائج الدراسة الى ان الآثار الاجتماعية قد تصدرت الآثار للفساد وبنسبة مقدارها ٧٢٪ . اما الآثار النفسية جاءت في المرتبة الثانية بعد الآثار الاجتماعية وبنسبة مقدارها ٦١٪. وبعد ترتيب المشكلات تنازليا تبين ان الآثار الاجتماعية ومنها الفساد يعرض القيم الاخلاقية للانهيار قد احتلت المرتبة الاولي، والفساد بنشر البطالة ، وهو بالتالي يتحول بمرور الزمن الى اسلوب وطريقة يتعامل بها الموظف مع غيره، والفساد يعطل نمو وتطور المجتمع لانه يعمل على تركيز المال في ايدي قليلة من افراد المجتمع ويحرم الآخرين رغم انهم يمتلكون المؤهلات للحصول على الامتيازات لكن الفساد يمنع ذلك.مما يوسع من دئرة الفقر في المجتمع ، ويؤدي الى هجرة العقول والكفاءات خارج البلد، فضلاً عن ان الفساد يعمل على تفكيك البنية الاجتماعية للمجتمع ويعرضه لعدة ظواهر اجتماعية خطرة. وجد تحليل البيانات تبين ان الآثار الاجتماعية والنفسية للموظفين والموظفات هي كالاتي:

ان الآثار الاجتماعية للفساد من وجهة نظر الموظفين الذكور انه يؤثر في الروح المعنوية اثناء العمل وفقدان قيمته، لانه يتساوى الذي يعمل ويمتلك الخبرة والكفاءة مع الذي لا يعمل ولايمتلك المؤهلات، وان الفساد يوسع من الصراعات بين الفئات داخل المجتمع، باعتبار ان الامتيازات تذهب فقط للذي لا يستحقها مما يؤدي الى الاحتقان وانتشار الحقد والكراهية بين الافراد وزيادة حجم المجموعات المهمشة، والفساد ايضاً يهدد البيئة النفسية للفرد لان الموظف يرى الظاهرة امام عينيه وهو مكتوف الايدي، لايقدر على معالجة المشكلة لان الظاهرة اكبر منه كفرد. اما الموظفات الاناث فأنهن يجدن ان الآثار الاجتماعية والنفسية للفساد وكما هو موضح في جدول (٤)، تتركز في تعريضه قيم المجتمع الأخلاقية للانهيار، وبالتالي يعمل على انهيار البنية الثقافية للمجتمع ،مما يساعد على بروز عدة ظواهر منها انتشار الفقر والسلبية واللامبالاة بين شرائح المجتمع . ويرى علماء الاجتماع إن الفساد يعمل على انخفاض الشعور بالأمل ويؤدي الى انخفاض المبادرة وعندما تنخفض المبادرة ويقل الجهد وبدون أنجاز يتوارث الإفراد اليأس والإحباط جيلا» بعد أخر وهنا تكمن الخطورة في تهديد الفساد للبيئة النفسية للفرد .

بناء على نتائج الدراسة الحالية نوصي بما يلي:

- ضمان الشفافية في القطاع العام والسياسات الاقتصادية، مع تهيئة المقترحات المدروسة والتي تتعلق بالإصلاحات الاقتصادية.
- التعاون بين مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص فيما يتعلق بحملات مكافحة الفساد.
- تفعيل دور الإعلام في التوعية من مخاطر الفساد.
- القيام بدراسات لتحليل ظاهرة الفساد المالي والإداري في العراق، لمعرفة أسباب الفساد وتأثير نتائجه على المجتمع.
- وضع عملية الخصخصة في استراتيجيات الإصلاح الشامل الاقتصادي في العراق.
- إصلاح القضاء ودعم استقلاليته.
- تعزيز مبدأ سيادة القانون وضمان مشروعيته في أعمال أجهزة الدولة، مع تعزيز دور مؤسسات السلطة.
- تعزيز معايير الشفافية والمحاسبة في العمل.
- تهيئة البرامج التربوية للمدارس، واجراء المحاضرات العامة، وتثبيت قيم النزاهة والصدق والامانة والحرص على المال العام في جميع المناهج الدراسية، بما يخلق الوعي العام حول الفساد ومضاره على الفرد والمجتمع.

الفساد يدفع الاطفال الى العمل في النفايات..أ.ف.ب

العدوان الاسرائيلي على غزة

مـــؤشرات الخـلـل في مـيـزان الـقـوى الـعـسـكـري في الـــشرق الأوســط

عماد علو

مما لاشك فيه أن العدوان الإسرائيلي الأخير على غزة قد اثبت مرة أخرى أن ميزان القوى العسكري في الشرق الأوسط لم يعد كما كان. فعلى الرغم من التلويح الإيراني بتهديد إسرائيل إلا أن الأخيرة لم تلق له بالا» لمعرفتها الأكيدة بان حجم القدرات الإيرانية العسكرية اقل بكثير مما يصرح به قادة وزعماء إيران خصوصا» في ظل الوجود العسكري الأمريكي والغربي في الشرق الأوسط والداعم لإسرائيل في أي عدوان عسكري ترتكبه ضد أي دولة من دول المنطقة أو ضد الشعب الفلسطيني . وإذا كان خروج العراق من معادلة التوازن العسكري في الشرق الأوسط قد شكل خللا كبيرا انعكست آثاره على مجمل العلاقات والأوضاع الداخلية في منطقة الشرق الأوسط وأدى هذا الخلل إلى تفاقم ظاهرة الإرهاب والعنف وتصاعد حدة الأزمات بين دول المنطقة برغم التدخل السافر والضاغط للولايات المتحدة الأمريكية متمثلا بوجودها العسكري الكبير في العراق وعدد من دول الخليج العربي، فان أيا من دول المنطقة لم تتمكن حتى هذه اللحظة من التأثير في ميزان القوى العسكري في الشرق الأوسط لجهة كبح جماح الآلة العسكرية الإسرائيلية من اللعب بمقدرات وامن واستقرار المنطقة .حيث مازالت جيوش المنطقة فيما عدا إسرائيل تبدو عاجزة عن تحقيق المعايير ألأساسية لقياس قوة الدول وحداثة الجيوش ومنها :

١. مـدى اقـتـراب هـذه الجيوش من متطلبات الـثـورة في الشؤون العسكرية.
٢. حجم النوعية في الأفراد والعتاد .
٣. القدرة على الحفاظ على التطور.

دوافع التسلح في الشرق الأوسط

أكد العدوان العسكري على غزة أن عملية السلام المتعثرة بين العرب وإسـرائـيـل لم تـنـجـح في تطبيع العلاقات وبناء الثقة بين إسرائيل الإقليمي . وذلك بسبب الإصـرار الـواضـح من جانب إسرائيل على الاستمرار في برامج تسلحها ووضع خطط وسيناريوهات حرب تشمل حتى الدول العربية التي وقعت معها اتفاقات سلام وعرض مقتطفات من تصريحات لجنرالات إسرائيليين مثل إسحاق موردخاي وآمنون ليبكين شاحاك ومانان فيلاي، تعكس قلقهم من التطورات على الحدود مع الدول المجاورة. و من المقتطفات الواردة في تصريح لأحد الجنرالات قال فيه أن السلام مع مصر مصحوب بخطة طـوارئ. و انـه لا يمكن لإسرائيل، أبدا» أن تتجاهل الجبهة المصرية. إن زيـادة التهديدات والمخاطر المحيطة بالمنطقة نتيجة السياسات الأمريكية بعد ٢٠٠١/٩/١١ والمتمثلة بما تسميه بالحرب على الإرهـاب جعل من منطقة الشرق الأوسط الساحة الـرئـيـسـة في جـذب مـن تسميهم واشنطن بالإرهابيين لتقتص منهم فيها ولتحمي الولايات المتحدة كما تدعي من أي هجوم محتمل من قبل الإرهابيين . كما أن سعي وسائل الإعلام الأمريكية إلى تضخيم حجم الـتـهـديـدات الـتـي تشكلها الأنظمة المـارقـة عـلـى المـشـروع الأمـريـكـي الشرق أوسطي والمنظمات والأحزاب المناهضة لعملية السلام التي تقودها الولايات المتحدة في الشرق الأوسط دفـع الـعـديـد مـن الأنـظـمـة الشرق أوسطية لزيادة وارداتها من الأسلحة المختلفة من الشركات الأمريكية والغربية وعقدت عدة اتفاقيات دفاعية مع الولايات المتحدة ودول أوروبية أخرى لحمايتها من تلك التهديدات في عملية امتصاص كبيرة للسيولة النقدية العربية ما جعل العديد منها في حالة خلل بميزانها التجاري .

معايير القوة والتسلح

مما لاشك فيه أن حداثة جيوش المنطقة وقوتها من الناحية التقنية هو معيار معتمد اليوم لدى الاستراتيجيين والباحثين العسكريين في تحديد قوة جيوش المنطقة وبالتالي تأثير ذلـك المعيار في مفاهيم وموازين عسكرية وإستراتيجية عدة. وقد ظهر تـأثـيـر هـذا المعيار بوضوح خـلال حـرب الخليج الثانية وحرب عام ٢٠٠٣. واهم ما يعنينا هنا هو مجالات التسلح والعمليات الميدانية والإستراتيجية العسكرية. ويبدو أن التطور الالكتروني الكبير كان من أهم عوامل الثورة في الشؤون العسكرية ومسبباتها إذ تمكنت التكنولوجيا الحديثة من تحقيق طموحات قادة الجيوش من تأمين اتصالات سريعة وفـوريـة وكشف مواقع العدو من الفضائين الخارجي والداخلي بشكل مأمون وشن غارات جوية وإصابة الأهـداف بدقة من دون تعريض حياة الطيارين للخطر أو التسبب في خسائر بشرية كبيرة في صفوف المدنيين على الأرض. وهو ما تتمتع به القوات الإسرائيلية برغم ما قد يبدو للوهلة الأولى من أن الدول العربية تتفوق بشكل كبير على إسرائيل لكن التمعن في نـوعـيـة الأسلحة الرئيسية كالدبابات والطائرات والسفن الحربية، تظهر بوضوح حجم التفوق الإسرائيلي إذ أن غالبية الآليات والأسلحة الإسرائيلية من الـنـوع الحـديـث ومجـهـزة بـأحـدث الابتكارات التكنولوجية كما أن نسبة عدد الآليات إلى عدد الجنود تبين أن القوات الإسرائيلية بغالبيتها آلية و مدرعة. ومدعومة بكثافة نيران كبيرة وقادرة على التحرك بسرعة. و تجدر الإشارة إلى أن لدى إسرائيل مصانع أسلحة متقدمة تجعل من الدولة العبرية تحتل المرتبة السابعة بين الدول المصدرة للسلاح. وتساعد هذه المصانع، إضافة إلى الهبات الأميركية السخية سنوياً، إسرائيل على تطوير معداتها في شكل مستمر والحفاظ عـلـى تـفـوق نـوعـي في الأسـلـحـة الالكترونية والقوات الجوية.

أما بالنسبة لجيوش الدول العربية، فان قسماً كبيراً من المدرعات والآليات والطائرات والأسلحة قديم ولم يعد فعالاً في الحروب الحديثة. وبرغم حداثة وتطور منظومات الأسلحة في دول الخليج وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية التي غدت القوة الرئيسية هـنـاك. وكـذلـك كـلاً من مصر والأردن. إلا أن غالبية دول الشرق الأوسط لا تزال تعاني نقاط ضعف رئيسية مختلفة أهمها عدم التجانس والانسجام بين مختلف منظومات التسليح لكون استيرادها لم يتم وفق أسس علمية مدروسة ، إضافة إلى ضعف في قدرات التقويم الاستراتيجي، وضعف أساسي في وسائل وأساليب إدارة المعركة ومنظومات القيادة والسيطرة والاتصال والاستخبارات وتحديد حجم الخسائر في ارض المعركة، إلى جانب عجز واضح في مجال الدفاع الجوي. والاهم من ذلك كله نقص كبير في التدريب والتمارين التعبوية ما يضعف الجاهزية والاستعداد القتالي للقوات.

الدروس المستنبطة من حرب غزة

على الرغم من التطور التكنولوجي والتفوق في الحجم والنوع لعديد الجيش الإسرائيلي الذي اجتاح غزة في العدوان الأخير إلا أن حرب غزة يمكن أن نستنبط منها العديد من الدروس فيما يلي أهمها:

• لم تتمكن القوات الإسرائيلية من استثمار تفوقها في نظم المراقبة والتجسس لتفادي الهجمات المفاجئة للصواريخ والقذائف غير الموجهة التي أطلقت باتجاه العمق الإسرائيلي.

• مازالت إسرائيل تعاني ضعفا» واضحا» في مواجهة حرب عصابات منظمة، على غرار تلك التي قادتها حماس في غزة ومن قبل تلك التي قادها حزب الله في جنوب لبنان.

• إن التطور التكنولوجي لم يساعد الجيش الإسرائيلي في تحسين أدائه في حرب الشوارع خصوصاً في المناطق المأهولة والمكتظة بالسكان وهذا يؤشره الاستخدام المفرط لحجابات الدخان في ستر حركة الارتال والدروع .

• لم تتمكن إسرائيل من القضاء على المنظومتين اللوجستية و الإعلامية لحماس وهو ما يعني أنها فشلت في تحديد أماكنها وأساليب عملها برغم ضيق قطاع غزة مقارنة بالتطور التكنولوجي الإسرائيلي .

• تراجع أداء منظومة القيادة والسيطرة الإسرائيلية كان دليله ما أعلن من مقتل وإصابة عدد من الجنود الإسرائيليين ومن بينهم ضابط برتبة كبيرة بنيران دبابة إسرائيلية .

• تدني أداء القوات النظامية وقدرتها على الحسم السريع دل عليه زج جنود الاحتياط في المعركة وتمديد فترة استمرارها لأكثر مما خطط له من قبل القيادة الإسرائيلية وهذا بدا واضحا» من سرعة انسحاب قوات الاجتياح الإسرائيلي من غزة حتى قبل أن تعثر على(جلعاد شاليط) رغم صغر وضيق مساحة قطاع غزة .

سباق التسلح الإيراني الإسرائيلي

تتهم إيـران بدعم حركة حماس وبإرسال الأسلحة والصواريخ والخبراء إلى قطاع غزة في إطار تنافس وصراع بين طهران وتل أبيب على خلفية الملف النووي الإيراني . حيث يعتبر البرنامج النووي الإيراني الأكثر تقدما في المنطقة بعد البرنامج الإسرائيلي. وتبذل طهران جهوداً دؤوبة لتنفي عن نفسها تهمة السعي للحصول على مواد ومعدات تدخل في صناعة الأسلحة النووية وخصوصاً من كازاخستان وكوريا الشمالية وباكستان. وتتعاون إيران بشكل وثيق مع روسيا لبناء محطة نووية بقوة ١٠٠٠ ميغاواط لتوليد الطاقة الكهربائية في منطقة بوشهر. كما تبني الصين منشآت للأبحاث النـوويـة في إيـران. إن تقديرات الخبراء الغربيين تشير إلى أن إيران إذا لم تكن تمكنت فعلاً من تصنيع قنبلة نووية، فإنها ستتمكن من ذلك خـلال السـنـوات الخمس المقبلة. وبالمقابل تتملك إسرائيل أكثر البرامج النووية تطوراً في المنطقة وتشير تقارير استخباراتية أن عدد الرؤوس النووية في الترسانة الإسرائيلية ربما وصل إلى ٤٠٠. وتجدر الإشارة إلى أن تقارير أخرى أفـادت بـأن إسرائيل صنعت قنابل (نيوترون) وقنابل نووية تكتيكية لاستخدامها ضد أهداف صغيرة. أما على صعيد التسلح والـقـوات التقليدية فقد استوردت إيران من الأسلحة ما قيمته أكثر من ٢,٣١٢ بليون دولار خلال عقد التسعينيات من القرن المنصرم، وقد دفع الحظر الأميركي . الغربي على بيع الأسلحة لطهران إلى الاعتماد على جهودها الذاتية ومصانعها لدعم آلتها العسكرية في مشروع طموح لتحديث قواتها المسلحة بالاعتماد على كل من روسيا مصدراً أساسيا للتسلح، إضافة إلى الصين. وان المـنـاورات العسكرية الـتـي دأبـت طهران على إجرائها والإعلان عنها تدل على أن طهران تركز على تقوية دفاعاتها البحرية على طول شواطئها وعلى تعزيز قواتها البحرية، من اجل تهديد الملاحة في مياه الخليج ومهاجمة أهداف في جنوب الخليج. ويـذكـر إن إيـران اشـتـرت ثـلاث غواصات من طراز (كيتو) الروسية الصنع، كما أن إيـران تنتج مدافع وراجمات صواريخ و ناقلات جند ومصفحات بموجب تراخيص من روسيا والصين، إضافة إلى تصنيع دبابة (ذو الفقار) وطائرات هليكوبتر للنقل وغواصات جيب. إلا أن النجاح الأبـرز للمصانع الحربية الإيرانية كان في حقل الصواريخ، إذ تمكنت من إنتاج سلسلة من صواريخ ارض .ارض القصيرة والمتوسطة والبعيدة المدى و صواريخ جوالة من طراز سي أس ٨٠٢ بترخيص من الصين، و بالتعاون مع كوريا الشمالية وروسيا لإنـتـاج صـاروخ (شهاب ٤) يصل مداه إلى ٢٠٠٠ كلم. وتعتقد دوائر الاستخبارات الغربية وخصوصاً وكـالـة الاسـتـخـبـارات المركزية أن إيران ستكون أول دولة في المنطقة تـصـنـع صـواريـخ عـابـرة للقارات خـلال الـسـنـوات المقبلة.علما أن الاستخبارات الغربية تعتقد أن إيران تنتج غازي (رايسين) و(بوتولين). وتعمل على إنتاج (انتراكس) وهو من الأسلحة الجرثومية الفتاكة. و تعتمد إيران بشكل أساسي على الصواريخ الباليستية والأسلحة الكيمياوية والجرثومية كوسائل لـردع من تعتبرهم خصومها في المنطقة.

اراء وافكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١. لا يزيد عدد كلمات المقالة على ٧٠٠ كلمة.
٢. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة ومرفق صورة شخصية له.
٣. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:
Opinions112@ yahoo.com